الأمم المتحدة

TD/B/C.I/EM.8/2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
14 March 2016
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء بشأن التجارة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة
جنيف، ٢٣ و٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التجارة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

العلاقة بين التجارة الدولية ونوع الجنس هي علاقة معقدة تستوجب فهماً دقيقاً للديناميات الاقتصادية والاجتماعية، وللسياقات المحلية الخاصة أيضاً، بغية وضع سياسات تحفز جهود التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتساهم في الوقت ذاته في النهوض بجهود تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. ولا تؤثر السياسات التجارية بالقدر ذاته على مختلف شرائح السكان، بما في ذلك الرجال والنساء. فتحرير التجارة يمكن أن يشكل قوة هائلة لإتاحة فرص جديدة للنساء كما يمكن أن يساهم عرضاً في ترسيخ أشكال التحيز والتمييز القائمة أو مفاقمتها. لذا، تسعى مذكرة المعلومات الأساسية هذه إلى إرساء قاعدة متينة يمكن الاستناد إليها من أجل النهوض بالخطاب العالمي بشأن السياسة التجارية كأداة للنمو الاقتصادي وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وتستكشف ورقة المعلومات الأساسية هذه العلاقة بين نوع الجنس والتجارة مع التركيز على قطاعات ثلاثة، هي الزراعة والتصنيع والخدمات. وتتضمن المذكرة أيضاً دراسة شاملة لكيفية التعاطي مع مسألة المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة ضمن الأطر العالمية الجديدة للتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية. ولا تقدم مذكرة المعلومات الأساسية عرضاً للاتجاهات الفكرية السائدة حالياً وللأدلة القائمة بشأن التجارة ونوع الجنس فحسب، بل تقدم أيضاً توجيهات في مجال السياسة العامة وتعرض عدداً من الأسئلة المركزة المطروحة للمناقشة.

GE.16-04065(A)
1604065

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- عادة ما تتفاوت تأثيرات السياسات التجارية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بحسب نوع الجنس. ويعود ذلك إلى تضافر مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. فالمرأة والرجل قد يكون لهما مهارات مختلفة وقد يواجهان تحديات متباينة وقد تتفاوت فرص حصول كل منهما على الموارد الإنتاجية. ثم إن تحرير التجارة لا يؤثر تأثيراً إيجابياً واضحاً في التمكين الاقتصادي للمرأة ورفاهها. ذلك أن المرأة قد تحقق مكاسب وتتكبد خسائر في الوقت نفسه كنتيجة لتعزيز التجارة. فيمكن للمرأة أن تحصل على وظيفة تؤمن لها أجراً قاراً، لكن الفرص المتاحة أمامها لتنمية مهاراتها تظل محدودة. ويمكن للمرأة أيضاً أن تحقق مكاسب بوصفها مستهلكة إذا خُفضت التعريفات المفروضة على المنتجات التي تمثل جزءاً كبيراً من المواد التي تستهلكها، ولكن يمكنها أيضاً أن تتكبد خسائر إذا وُضعت منتجاتها في وضع منافسة مع سلع مستوردة رخيصة. وغالباً ما تؤدي السياسات التجارية وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلي التي لا تراعي الاعتبارات الجنسانية إلى تفاقم التفاوتات القائمة بين الجنسين. ويمكن أن تؤدي أطر التنمية الجديدة وخطة عمل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا دوراً هاماً في عكس هذا الاتجاه لأنها تشكل أدوات تقيم روابط وثيقة بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية.

أولاً- الزراعة

٢- إن العلاقة بين التجارة والزراعة ونوع الجنس هي علاقة معقدة وذات أبعاد متعددة. فهي تثير قضايا تقع في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتطرح أسئلة نظامية عامة تتعلق بمختلف مسارات التنمية في المستقبل. ويتناول هذا الفرع القضايا الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية المطروحة ويكشف الروابط القائمة بين التجارة ونوع الجنس في ميدان الزراعة ويسلط الضوء على القضايا والتحديات الرئيسية.

(أ) القضايا الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية

٣- تشكل الزراعة محور خطة العمل لعام ٢٠٣٠. فهي تجمع بين قضايا الفقر والاستدامة والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين. ويتركز الفقر بشكل غير متناسب في المناطق الريفية. وتشير التقديرات إلى أن ٧٨ في المائة من الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع، والذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، كانوا يقيمون في المناطق الريفية عام ٢٠١٠ (البنك الدولي، ٢٠١٥). وفي نحو نصف عدد أقل البلدان نمواً التي تتوافر بيانات عنها، يزيد عدد الفقراء مرتين إلى ثلاث مرات لدى سكان المناطق الريفية مقارنةً بسكان المناطق الحضرية (UNCTAD, 2015a). وهذا النمط من الحرمان الذي يعاني منه سكان الأرياف يتجلى في طائفة واسعة من مؤشرات الرفاه الاجتماعي - الاقتصادي. وتقع الزراعة أيضاً في صلب

القضايا الملحّة المتعلقة بالاستدامة. وتشمل التحديات المقبلة تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي وخصوبة التربة، وندرة المياه في ظل أوضاع تتميز بالضغط الديمغرافي، وشحة الموارد. وتؤدي المرأة الريفية دوراً رئيسياً في ضمان أمن الأسرة المعيشية الغذائي وتغذيتها من خلال حصولها على أجر وزراعة الحدائق المنزلية وإعداد الطعام. فالمرأة الريفية التي تعمل مقابل أجر تخصص جزءاً كبيراً من دخلها لشراء الغذاء اللازم للأسرة، وغالباً ما تساهم في هذا البند من الإنفاق بقسط أكبر من القسط الذي يساهم به الرجل (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠٠٨). وتساهم المرأة أيضاً في الأمن الغذائي عن طريق حفظ التنوع البيولوجي والموارد الوراثية النباتية. ومع ذلك، إن فصل قضايا إنتاج الغذاء أو الأمن الغذائي بحسب نوع الجنس قد يكون منافياً للواقع. فإنتاج الغذاء والأمن الغذائي يرتبطان بالتفاعل بين موارد عديدة، من بينها الأرض ورأس المال والعمل، يديرها الرجل والمرأة على حد سواء.

٤- وأخيراً، تشكل الأنشطة الزراعية من الناحية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من هياكل منظَّمة على أساس نوع الجنس. ففي البلدان النامية، تظل الزراعة المصدر الرئيسي لعمالة النساء، ولا سيما في البلدان الأشد فقراً: زهاء ثلاثة أرباع النساء العاملات في أقل البلدان نمواً ينشطن في قطاع الزراعة (UNCTAD, 2015a). ومع ذلك، لا تزال المرأة الريفية تواجه تحديات وأشكال تمييز قائمة على أساس نوع الجنس في أسواق العمل بالمناطق الريفية.

(ب) التجارة، ونوع الجنس، والزراعة: كشف الروابط

٥- ساهم العمل التحليلي للأونكتاد في توضيح التداعيات المعقدة لسياسة التجارة على نوع الجنس في سياق الزراعة. وترد فيما يلي الجوانب الرئيسية لتلك التداعيات.

'١' الأنماط والقيود القائمة على أساس نوع الجنس في تجارة المنتجات الزراعية والتنمية الريفية

٦- بينما تختلف الأدوار المنوطة بالرجل والمرأة في قطاع الزراعة باختلاف السياقات، يمكن أن نلاحظ بعض الأنماط السائدة التي يشترك فيها معظم البلدان النامية (UNCTAD, 2015a، ومنظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١١). وعادة ما تنشط المرأة على قدم المساواة مع الرجل في إنتاج المحاصيل النقدية وتضطلع في غالب الأحيان بالجزء الأكبر من العمل في المزارع المستأجرة. ومع ذلك، ثمة اختلافات جنسانية كبيرة في حجم العمليات وفي مستوى التحكم في العائدات التجارية. ففي رواندا على سبيل المثال، في حين تنشط المرأة على قدم المساواة مع الرجل في زراعة البن، فإن الرجل هو الذي يتكفل عادة بتسليم المحاصيل لمحطات غسل البن يوم السداد (UNCTAD, 2014b). وتشير أدلة مستمدة من دراسات عدة إلى وجود ديناميات مماثلة في كل من قطاعات التصدير التقليدية (مثل الكاكاو والبن والشاي) وقطاعات التصدير غير التقليدية (مثل الفواكه ومنتجات البستنة والأزهار). وفيما يتعلق بإنتاج الأغذية، بينما تهيمن المرأة عادة على أنشطة التسويق الصغيرة للمنتجات الأساسية في الأسواق المحلية، فإن الرجل هو من يقوم عموماً بتسويق المحاصيل الموجهة للتصدير وبتوقيع عقود الإنتاج الزراعي ومراقبة عائدات المبيعات (البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩،

وCroppenstedt وGoldstein وRosas، ٢٠١٣). ويمكن ملاحظة الديناميات نفسها في قطاع مصائد الأسماك. ففي قطاع مصائد الأسماك التقليدية في غامبيا، يميل الرجل والمرأة إلى إنتاج منتجات مختلفة والاضطلاع بعمليات متفاوتة الحجم وخدمة أسواق مختلفة. فالرجل هو الذي يهيمن عادة على أنشطة بداية السلسلة (صيد السمك). وتتأثر أنشطة نهاية السلسلة أيضاً، من قبيل عمليات التجهيز والتسويق التقليدية، إلى حد بعيد بنوع الجنس. فالمرأة هي التي تضطلع عموماً بأنشطة إنتاج السمك المجفف ذي الصلاحية المحدودة الموجه للأسواق الحضرية والداخلية، في حين يتكفل الرجل ببيع المنتجات المدخنة – المجففة التي تتسم بفترة صلاحية أطول ويمثل المورّد الرئيسي للأنواع الطازجة ذات القيمة الأعلى الموجهة لمصانع تجهيز الصادرات (الأونكتاد والإطار المتكامل المعزز، ٢٠١٤). وتتسم النظم الرعوية بتخصص الأنشطة حسب نوع الجنس. فقطاع إنتاج البيض والحليب والدواجن هو قطاع يتسم عادة بالاستخدام الكثيف للعمالة النسائية، في حين يهيمن الرجل على الأنشطة المتصلة بإدارة الماشية (UNCTAD, 2015a).

٧- وتعكس أنماط الإنتاج والتجارة هذه القائمة على نوع الجنس معايير اجتماعية راسخة الجذور تحد من قدرة المرأة على التنقل وتفرض عليها عبئاً مزدوجاً بسبب الجمع بين المساهمة في الأنشطة الإنتاجية والاضطلاع بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. كما تعكس هذه الأنماط صعوبات مرتبطة بنوع الجنس فيما يتعلق بالوصول إلى الأصول الإنتاجية والخدمات. وتكشف البيانات نمطاً ثابتاً من التفاوت بين الجنسين من حيث الانتفاع بالأراضي والائتمان والمدخلات الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي والوصول إلى أسواق العمل (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١١؛ UNCTAD, 2015a). وبالتالي، عادة ما تواجه المرأة عقبات أكبر من تلك التي يواجهها الرجل، ما يحد من إمكاناتها الإنتاجية. وتساهم في ترسخ هذا النمط الديناميات التي تتحكم في عملية صنع القرار داخل الأسرة المعيشية والتي تحد من تحكم المرأة في دخل الأسرة المعيشية وفي أولويات الإنفاق. ويعكس هذا النمط أيضاً أشكالاً أخرى من الفصل الجنساني في سوق العمل، حيث يتركز حضور المرأة في الوظائف المتدنية الأجر وفي مجالات تعتمد على كثافة اليد العاملة غير الماهرة (القطاع المنظم) أو حيث يقتصر دور المرأة على المساهمة في الأعمال الأسرية (الزراعة التقليدية) (Unctad, 2015a).

٢' *تفاوت آثار التجارة بحسب نوع الجنس*

٨- لا تنجر عن تحرير التجارة آثار إيجابية أو سلبية واضحة على المرأة في قطاع الزراعة. فالآثار تختلف باختلاف المجموعات الفرعية من النساء وذلك حسب الفصل القطاعي وأنماط المحاصيل والزراعة ونوع الترتيبات القائمة فيما يتعلق بحيازة الأراضي والديناميات التي تتحكم في العلاقات داخل الأسرة المعيشية. وفي معظم الحالات، يكون تأثير تحرير التجارة على المرأة ذا حدين. فالمرأة بصفتها مستهلكة تستفيد مثلاً من الواردات الغذائية الرخيصة كنتيجة لتحرير التجارة، وذلك لأن المرأة تخصص جزءاً كبيراً من دخلها لشراء الأغذية اللازمة لأسرتها (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٨). وفي الوقت ذاته، يمكن أن تؤدي واردات الأغذية الرخيصة إلى

استنزاف المكاسب الضئيلة أصلاً التي تحققها المرأة بوصفها منتجاً في القطاع. وفي الفلبين، حيث ينشط ما يزيد على ثلث نساء الأرياف في زراعة الأرز، أدى تحرير سوق الأرز بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥ إلى انكماش السعر المحلي للأرز وإلى انخفاض الدخل في صفوف المزارعين الصغار في القطاع (الأونكتاد، ٢٠٠٨). ويمكن ملاحظة هذه الآثار المتفاوتة للتجارة في مختلف القطاعات. وتوجد مع ذلك أنماط واتجاهات يمكن تمييزها. فتوسع التجارة يرتبط عادة باتجاه نحو الاستغلال التجاري الذي ينطوي على زيادة حصة الإنتاج الزراعي الذي يباع على يد المزارعين. وعادة ما ينطوي على الزراعة الكثيفة والتخصص مع الاعتماد على نوع واحد من المحاصيل النقدية، ولكنه قد ينطوي أيضاً على تنويع الزراعة والتحول من زراعة المحاصيل الأساسية ذات القيمة المنخفضة إلى إنتاج السلع الأساسية ذات القيمة الأعلى (من قبيل منتجات البستنة). ولهذه الأنماط آثار يمكن تمييزها بحسب نوع الجنس. فتنويع الزراعة والاستغلال التجاري، على وجه الخصوص، يمكن أن يتيحا فرصاً جديدة للمرأة الريفية، كما يمكن أن يطرحا تحديات كبيرة في وجهها.

٩- والتنويع في اتجاه الصادرات من المحاصيل النقدية غير التقليدية، مع تحول في الإنتاج من المحاصيل الأساسية ذات القيمة المنخفضة إلى السلع الأساسية ذات القيمة الأعلى، مثل الفواكه والخضراوات، حظي بدعم كبير بوصفه وسيلة من وسائل النهوض بالزراعة وتطوير أنشطة غير زراعية مستدامة. غير أن تداعيات هذه العملية بحسب نوع الجنس هي تداعيات غير مباشرة. فمن جهة أولى، إن الصناعات الزراعية الموجهة نحو التصدير يمكن أن توفر للنساء فرص عمل جديدة وأفضل. وعادة ما تكون الأجور أعلى وظروف العمل أقل إرهاقاً في القطاع المنظم لتجهيز المنتجات الزراعية، وذلك بالمقارنة مع العديد من القطاعات الزراعية التقليدية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١١؛ Maertens and Swinnen, 2009؛ Deere, 2005). ومن جهة ثانية، إن هذه الصناعات وأشكال سلاسل الإمداد المرتبطة بها، من قبيل الزراعة التعاقدية، تطرح تحديات ترتبط بنوع الجنس. أولاً، إن المرأة العاملة في قطاع تجهيز المنتجات الغذائية عادة ما تُعزل في الأنشطة التي تعتمد على كثافة اليد العاملة غير الماهرة (مثل التغليف)، حيث تكون فرص تنمية المهارات محدودة. وفي بعض القطاعات (مثل زراعة الأزهار) تكون المرأة معرضة لمبيدات الآفات وغير ذلك من الظروف الخطرة. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من أن هذه الصناعات قد تكون السبيل الوحيد أمام المرأة الريفية للحصول على عمل في القطاع المنظم ولكسب الدخل من الأجر الذي تتلقاه، عادة ما تكون الأجور المدفوعة منخفضة. وتتسم صادرات المحاصيل النقدية غير التقليدية، مثل الأزهار، بظروف متقلبة في الإنتاج والتسويق، وهي شديدة التأثر بالصدمات الخارجية. وتوفر فرص عمل غير مستقرة ومنخفضة الأجر، وعادة ما يدفع العمال ضريبة الانكماش في الطلب من خلال تعرضهم للطرد. وفي الختام، بينما يمكن أن تشكل الزراعة التعاقدية أداة لتمكين صغار المزارعات، قد يخلق هذا النوع من التجارة أيضاً ديناميات جديدة لاستغلال المرأة، وبخاصة عندما تعمل المرأة الريفية دون أجر داخل أسرتها (UNCTAD, 2015a).

١٠- ويمكن ملاحظة أنماط مماثلة في المحاصيل النقدية التقليدية الموجهة للتصدير، مثل البن أو الشاي. ومن التطورات الملفتة التي تنطوي على تداعيات جنسانية هامة، التحول باتجاه قطاعات السوق ذات الجودة العالية. فرواندا بصدد إعادة تحديد موقعها في قطاع تصدير أنواع الشاي والبن ذات الجودة العالية، وبالتالي فهي بصدد التحول من المنتجات العادية (الرائجة) نحو منتجات من الطراز الأول وسلع متخصصة. ويجري هذا التحول بالتزامن مع الانتقال نحو الزراعة التعاقدية أو باتجاه أشكال أخرى من سلاسل الإمداد المنظَّمة. وتطرح هذه العملية تحديات أمام المرأة بقدر ما تتيح لها فرصاً جديدة. فقد تساعد المزارعين ذوي التوجه التجاري الذين يستفيدون من سهولة الوصول إلى المدخلات وإلى شبكات التسويق، ولكنها تقصي عادةً صغار المزارعين الفقراء، بمن فيهم المزارعات في الأراضي الهامشية. ومع ذلك، يمكن لهذه العملية أن تتيح أمام المرأة فرصاً كبيرة شريطة أن يدعم المتعهدون (أي كبار المجهزين أو التجار أو البائعين بالتجزئة) إعادة تنظيم السلسلة دون تكرار القوالب النمطية المألوفة. فمستوردو ومجهزو السلع المتخصصة يشترون ويبيعون أيضاً القصص التي تكمن وراء المنتج الذي يتداولونه. ويمكن أن يصبح تمكين المرأة عنصراً محورياً في برامج الموردين المفضلين (UNCTAD, 2014b).

١١- وفي قطاع إنتاج الأغذية الأساسية، هناك اتجاه نحو زيادة الاستغلال التجاري، مع التحول من مزارع الكفاف الصغرى إلى العمليات التجارية الكبرى. وينطوي هذا الاتجاه على نظم إنتاج مكثف تعتمد اعتماداً كبيراً على المدخلات الخارجية ويستدعي تجميع الأراضي. وفيما يتعلق بنظم المعرفة، يحدث التحول بالتوازي مع الانتقال من المعرفة التقليدية إلى نظم رسمية ومحمية بموجب حقوق الملكية لإنتاج المعرفة ونشرها. ويمكن أن يطرح التحول باتجاه الزراعة الموجهة نحو المزيد من الاستغلال التجاري تحديات كبيرة أمام المرأة الريفية. فعادة ما تكون المرأة الريفية أقل حظاً من الرجل فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد الإنتاجية وبالقدرة على التنقل في الزمان والمكان. ويمكن أن تقوض هذه القيود إلى حد بعيد قدرة المرأة الريفية على الاندماج بكفاءة في سلاسل الإمداد المحسنة. وعلاوة على ذلك، عندما تقل الأراضي يمكن أن يؤدي توسع المساحات المتاحة لإنتاج المحاصيل النقدية وإضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات الحيازة إلى استبعاد الأنشطة المتصلة بإنتاج الغذاء القائمة على زراعة الكفاف التي تضطلع بها المرأة في غالب الأحيان. ولا بد من اتخاذ تدابير استباقية تكفل تحديث القطاع التقليدي لإنتاج الأغذية الأساسية على نحو يراعي المنظور الجنساني وفي إطار عملية تكون شاملة للجميع من الناحية الاجتماعية.

'٣' سياسات التجارة والتنمية الريفية المراعية للاعتبارات الجنسانية

١٢- يمكن أن توجد التجارة فرصاً لتمكين المرأة وتعزيز رفاهها في قطاع الزراعة، ولكن يمكنها أيضاً أن تضخم التفاوتات الموجودة والقائمة على أساس نوع الجنس. وينبغي اتخاذ تدابير استباقية تكفل استفادة المرأة من المزايا والفرص التي يتيحها التكامل التجاري. وقد وردت في

دراسات عدة اضطلع بها الأونكتاد[1] تفاصيل التدخلات الرئيسية على جانب العرض. وتشمل هذه التدخلات إعانات لمدخلات الإنتاج تكون محددة الهدف ومراعية للاعتبارات الجنسانية؛ والاستثمار في التكنولوجيات التي تساعد في توفير الوقت وتوفير العمالة والتي تستجيب لاحتياجات المرأة؛ ووضع نظم للمعلومات السوقية وخدمات الإرشاد الزراعي تناسب المرأة المزارعة والأعمال التجارية الزراعية في المناطق الريفية؛ وتعزيز التعاونيات/الرابطات النسائية؛ ووضع خطط لمنح القروض الصغيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتدريب والتوجيه.

١٣- وينبغي أن تتسق السياسات التجارية على نحو وثيق مع سياسات التنمية الريفية. أولاً، ينبغي أن تشمل السياسات التجارية الزراعية دائماً تقييماً للأثر الجنساني من أجل الوقوف على التأثيرات المتفاوتة على الرجال والنساء في الأرياف. ثانياً، إذا كان من المرجح أن تؤثر الإصلاحات التجارية تأثيراً سلبياً في فئات ضعيفة محددة أو تضخم الفجوة القائمة أصلاً بين الأغنياء والفقراء، ينبغي لها أن تتوخى تنفيذ عدد من التدابير التصحيحية. فعلى سبيل المثال، يمكن وضع خطط لاستخدام مزارعي الكفاف الذين يتعرضون للطرد في المصانع الجديدة لتجهيز المنتجات الزراعية. وينبغي أيضاً الاستفادة من خطط الزراعة التعاقدية لتمكين صغار المزارعات. ويمكن أن يؤدي المتعهدون (مثل المشترين ومصانع التجهيز المحلية) دوراً حفازاً لتمكين المرأة الريفية عن طريق هيكلة مشترياتهم على نحو يخدم صالح المزارعات ومن خلال تقديم الدعم في مجال الإرشاد الزراعي وتوفير منتجات تتسم بالجودة وإتاحة التمويل. وينبغي للسلطات العامة أن تتخذ إجراءات استباقية لهيكلة الحوافز والمثبطات التي تساعد في تنفيذ تلك الإجراءات أو تثني عنها. وأخيراً، يمكن لعدد من الأطر المهيأة لتيسير التجارة أن تساعد في توجيه الأموال نحو المبادرات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، ولا سيما على جانب العرض من المعادلة المتعلقة بالتجارة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تُستخدم أموال المعونة من أجل التجارة للتغلب على العقبات التي تحد من قدرة المرأة الريفية على المشاركة في التجارة الدولية مشاركة مفيدة.

١٤- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن السياسة التجارية غير كافية. حيث يجب تحقيق الاتساق بين السياسات العامة في مختلف المجالات. فالسياسات التجارية والزراعية والاجتماعية والسياسات المتعلقة بالعمالة والهياكل الأساسية متشابكة وتحتاج إلى التنسيق. ثم لا بد من اتباع نهج شامل للتصدي للقيود الجنسانية المتصلة بجانب العرض، من قبيل توزيع المسؤوليات داخل الأسر المعيشية وأعباء الرعاية غير المتناسبة والافتقار إلى فرص تنمية المهارات التقنية والتدريب. ومن الإجراءات الداعمة التي ينبغي أن تصاحب السياسة التجارية، إتاحة المزيد من الوقت للمرأة من خلال توفير خدمات عامة أفضل والنهوض بمهارات المرأة عن طريق التعليم والتدريب أثناء العمل؛ ووضع حوافز تجارية تراعي الاعتبارات الجنسانية (UNCTAD, 2014a).

(١) انظر UNCTAD, 2011a; UNCTAD 2011b; UNCTAD, 2013; UNCTAD, 2014a; UNCTAD, 2014b; UNCTAD and Enhanced Integrated Framework EIF, 2014; UNCTAD, 2015c.

أسئلة مطروحة للمناقشة

- كيف يمكن للبلدان النامية أن تكفل الاتساق بين سياساتها التجارية وسياساتها المتعلقة بالتنمية الريفية التي تفضي إلى نتائج إنمائية تراعي المنظور الجنساني وتكون شاملة للجميع من الناحية الاجتماعية؟
- ما هي التدابير المصاحبة المراعية للاعتبارات الجنسانية التي ينبغي اتخاذها حتى يكون تحرير التجارة الزراعية شاملاً للجميع من الناحية الاجتماعية؟
- ما هي التداعيات الجنسانية للاستغلال التجاري للزراعة وتنويع النشاط الزراعي، وكيف يمكن الموازنة بين مصالح مختلف الفئات والقطاعات (الكفاف مقابل الاستغلال الزراعي، والقطاعات التقليدية مقابل القطاعات غير التقليدية، وما إلى ذلك)؟
- في خضم قضايا الاستدامة الملحة، تحول التركيز باتجاه استيعاب التكاليف البيئية والبحث عن مسار جديد للاقتصاد الأخضر. فما هي التحديات المطروحة والفرص المتاحة أمام المرأة؟

ثانياً- التصنيع

١٥- يرد في هذا الفرع تحليل لدور المرأة في قطاع التصنيع الموجّه نحو التصدير. ويعرض، من خلال تقديم أمثلة قطرية، الفرص التي أتاحها توسع القطاع القائم على أساس التجارة أمام المرأة، كما يعرض العقبات التي لا تزال تعترضها.

(أ) تأنيث العمل

١٦- أدى اعتماد سياسات موجهة نحو التصدير في البلدان النامية منذ الستينات وما بعدها إلى تنقل أعداد كبيرة من العاملات إلى قطاع الإنتاج الصناعي الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف لليد العاملة، ويُعرف هذا التحوّل باسم "تأنيث العمل" (UNCTAD, 2014C). وتعتمد الصناعات الكثيفة العمالة التي تواجه منافسة دولية قوية على مكافأة العمل بدلاً من الاعتماد على المهارات أو الأصول. وبالتالي، يُعزى هذا الاستخدام غير المسبوق للمرأة في قطاع الإنتاج الموجه نحو التصدير إلى المنافسة الدولية الشديدة التي استوجبت استخدام يد عاملة رخيصة لخفض التكاليف. بالفعل، أثبتت إحدى الدراسات وجود علاقة إيجابية بين حصة الصناعات الأساسية من الصادرات ونسبة وجود المرأة في القوة العاملة (Wood, 1991; Joekes, 1995; Seguino, 1997 and 2000).

١٧- والفصل المهني بين الجنسين ظاهرة متفشية في جميع المناطق وتقترن عادة بفجوات جنسانية في الأجور (UN-Women, 2015a). وعادة ما تؤدي المفاهيم المختلفة لـ "عمل الرجل" و"عمل المرأة" إلى عزل المرأة في الصناعات التي تعتمد على الاستخدام الكثيف لليد العاملة، من

قبيل صناعات الملابس والنسيج والمعدات الإلكترونية الخفيفة واللعب، في حين يعمل الرجل في القطاعات التي تعتمد على الاستخدام الكثيف للعمالة الماهرة ولرأس المال. وبالنظر إلى انخفاض مستوى مهارات المرأة وتعلُّمها وقدرتها المحدودة على التنقل وافتقارها إلى الوقت اللازم، من الأرجح أن تقبل المرأة أشكال العمل الهشّة. وعلاوةً على ذلك، رسّخت القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس صورة المرأة العاملة المطيعة والمناسبة للعمل المتكرر والمفصّل (UNCTAD, 2014c؛ البنك الدولي، ٢٠١٣؛ Caraway، ٢٠٠٧). ونتيجةً لذلك، تواجه المرأة فصلاً أفقياً ورأسياً: فصل أفقي بسبب التوزيع غير المتكافئ للرجال والنساء في مختلف المهن والوظائف؛ وفصل رأسي بسبب تركُّز الرجال في قمة الهرم الوظيفي وتركُّز النساء في أسفل الهرم. ويشكِّل الفصل القائم على نوع الجنس سبباً من الأسباب الرئيسية للفجوة في الأجور بين المرأة والرجل، أي الاختلاف في الأجر الذي يتلقاه كل من الرجل والمرأة عن وظائف مماثلة. وقد تعمّدت شركات عديدة، في إطار جهودها الرامية إلى الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، اتباع استراتيجية مزدوجة تقوم على استخدام قوة عاملة نسائية لا تملك سوى قدرة محدودة على التفاوض من جهة أولى، وعدد صغير من العمال الدائمين ذوي المهارات العالية الذين يتقاضون أجوراً أعلى، وهم عادةً من الرجال، من جهة ثانية. وقد سمحت هذه الاستراتيجية للشركات بخفض تكاليفها المتصلة بالأجور وغير المتصلة بالأجور على حد سواء، من قبيل التأمين الاجتماعي والاستحقاقات الأخرى، كما سمحت لها بالتكيف مع الطلب المتغير وبالوفاء بالتزاماتها في وقت قصير. ويمكن العثور على أمثلة على ذلك في سلسلة قيمة قطاع البستنة في شيلي وجنوب أفريقيا حيث تشكل المرأة الجزء الرئيسي من القوة العاملة المرنة ويمثل الرجل الجزء الرئيسي من القوة العاملة الدائمة (Barrientos, 2001)، وفي صناعة الملابس في المغرب، حيث تعتمد الشركات التي تسعى إلى المشاركة في الصناعة العالمية للملابس بشكل متزايد على استخدام قوة عاملة مرنة ومؤقتة في معظم الأحيان (Rossi, 2011). وسعياً لتعزيز قدرتها التنافسية، تعتمد الشركات أيضاً بشكل متزايد على العاملين انطلاقاً من منازلهم، ومعظمهم من النساء. فهذا الإجراء يسمح للشركة بخفض تكاليف الإدارة وتكاليف الأجور ويحوِّل جزءاً من التكاليف التشغيلية (مثل الكهرباء والتدفئة) على كاهل العمال.

١٨- وشهدت مدغشقر توسعاً استثنائياً بنحو ٠٠٠ ١٥ وظيفة في قطاع الملابس في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣، ما أدى إلى زيادة قيمة صادراتها بأكثر من الضعف، حيث ارتفعت من ٢٠٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار (الأونكتاد، ٢٠٠٨). ووفّر هذا النمو السريع في قطاع الملابس فرص عمل للنساء، ذلك أن ما يزيد عن ٨٠ في المائة من الوظائف التي تم إحداثها شغلتها نساء. غير أن المزايا المرتبطة بهذه الوظائف كانت محدودة جداً من حيث النوعية والأمن الوظيفي وآفاق الترقّي (الأونكتاد، ٢٠٠٨).

١٩- وأدى قرار منح ليسوتو أفضلية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قانون النمو والفرص في أفريقيا دوراً إيجابياً في إحداث فرص العمل والتمكين الاقتصادي للمرأة، بما يشمل المرأة غير الماهرة نسبياً (الأونكتاد، ٢٠١٢). وكما هو الشأن في العديد من البلدان

النامية الأخرى التي تصدّر الملابس، يسجل القطاع تواجداً كثيفاً للمرأة، حيث تبلغ نسبة العمالة النسائية في بعض أجزاء هذا القطاع ٩٨ في المائة من القوة العاملة. ويُستَخدم معظم العمال بموجب عقود دائمة وعلى أساس التفرغ الكامل، وعادة ما تُحترم الحقوق الأساسية للعمال في هذا القطاع. وتُوفَّر الخدمات الصحية بالمجان داخل مباني الوحدة الصناعية. ومع ذلك، رغم أن توسُّع الصادرات أوجد فرص عمل للمرأة، فإنه أدى أيضاً إلى ظهور أنماط جديدة من أوجه التفاوت والضعف (الأونكتاد، ٢٠١٤). فعلى سبيل المثال، رغم أن المرتبات تُحدد على أساس حد أدنى قانوني للأجور، فإنها تظل منخفضة بالقيمة الحقيقية. ولهذا السبب، يصعب على العمال تغطية احتياجاتهم الأساسية أو تحقيق وفورات من أجل بدء أعمالهم التجارية الحرة. وعادة ما تضطلع المرأة بمهامَّ متكررة تكون فيها فرص تنمية المهارات والترقي الوظيفي محدودةً. ويعني هذا أن المرأة التي تنشط في قطاع الملابس ستجد صعوبة في التحول إلى قطاعات أخرى أو بدء نشاط جديد في حال وقوع صدمة تجارية نتيجة تغيُّر الشروط الواردة في قانون النمو والفرص في أفريقيا على سبيل المثال (الأونكتاد، ٢٠١٢).

(ب) المرأة بوصفها منتجاً صغيراً

٢٠- تنشط المرأة أيضاً كمنتجة صغيرة وكصاحبة مشروع تعمل انطلاقاً من البيت في إنتاج موادَّ من قبيل منتجات الحرف اليدوية والملابس والأغذية. ومن خصائص هذه المشاريع أنها ذات رأس مال ضئيل وإنتاجية متدنية، وتكون عادةً "موجهة لسد الرمق" (Kabeer, 2000). وتواجه المرأة المنتجة قيوداً هيكليةً، تشمل محدودية فرص الحصول على رأس المال والمعلومات السوقية وعدم إلمامها بالشؤون المالية ونقص التدريب التقني والتجاري. وكل هذه العوامل تتفاقم بسبب أعباء الرعاية المنزلية الثقيلة. لذا عادةً ما تنمو المشاريع التي تديرها امرأة بنسق بطيء، وتكون عموماً أقل ربحية من المشاريع التي يرأسها رجل (Kabeer, 2000). ولهذا السبب، عادةً ما تكون تداعيات تحرير التجارة غير واضحة في حالة المنتجين من النساء. فبقدر ما يتيح تحرير التجارة فرصاً أمام صاحبات الأعمال الحرة للوصول إلى أسواق جديدة للتصدير وزيادة إيراداتهن، ينطوي تحرير التجارة في معظم الأحيان على زيادة التكتلات في القطاع وتوسُّع الشركات الكبرى أصلاً. ولا تترك هذه القيود سوى مجال ضيق أمام المشاريع المتناهية الصغر والمشاريع الصغرى التي تملكها/تديرها نساء.

٢١- ولا بد من اتخاذ تدابير هيكلية لضمان استفادة المرأة من توسُّع التجارة ونجاحها في مواجهة التحديات التي تعترضها في قطاع التصنيع. وقد أوجز الأونكتاد التدخلات الرئيسية في دراساته عن التجارة ونوع الجنس[٢]. وتشمل هذه التدخلات عدداً من مجالات السياسة العامة، وتتجاوز نطاق السياسة التجارية إلى حد بعيد. فهي تشمل تنويع الأسواق؛ والاستثمار في مشاريع الأعمال الحرة الصغرى التي يمكن أن تتيح للمرأة الريفية، على سبيل المثال، مجالات للنشاط خارج المزرعة؛ وتركيز التدخلات باتجاه تعزيز فرص استفادة المرأة من رأس المال

(٢) انظر UNCTAD 2011a، و2011b، و2012، و2013، و2014a، و2014b، و2014d، و2015c.

والائتمان والشبكات القائمة والمعرفة التكنولوجية لزيادة الإنتاجية والعائدات؛ وتنويع قاعدة الصادرات عن طريق تشجيع الصناعات التي تنطوي على ميزة نسبية واستحداث مجموعات صناعية؛ وإنشاء نظم لحماية العلامات التجارية في قطاع الحرف اليدوية؛ وإنشاء رابطات عمالية نسائية من أجل تعزيز قوة التفاوض الجماعي؛ ووضع برامج تدريب من أجل تحفيز تنقُّل المرأة أفقياً ورأسياً. وأخيراً، ينبغي للبلدان أن تستفيد من أوجه المرونة التي تنص عليها اتفاقات التجارة والاستثمار من أجل التخفيف من أوجه التفاوت بين الجنسين ومن المخاطر القائمة في قطاع التصنيع.

أسئلة مطروحة للمناقشة

- ما هي التدابير الواجب اتخاذها من أجل تحفيز تنقُّل المرأة أفقياً ورأسياً داخل قطاع التصنيع وتضييق الفجوة في الأجور بين الجنسين؟
- ما هي الإمكانات المتاحة لاستحداث مجموعات صناعية في البلدان النامية من أجل تنويع قطاع التصنيع وتوسيعه؟ وما هي تداعيات ذلك على الجنسين؟

ثالثاً- الخدمات

٢٢- يتيح قطاع الخدمات في العالم النامي حيزاً هائلاً لزيادة فرص العمل ويشكل، بفضل التقدم المحرز في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مصدراً ممكناً للارتقاء بقدرة الاقتصاد على إضافة القيمة في مجال الصادرات. ومع ذلك، فكما هو الشأن بالنسبة إلى الجوانب الأخرى للتجارة ونوع الجنس، فإن العلاقة بين نوع الجنس والتنمية والتجارة في الخدمات هي علاقة معقدة وتتطلب فهماً دقيقاً للديناميات الاقتصادية والاجتماعية وللسياقات القطرية بغية تصميم سياسات تعظِّم إمكانات التنمية الاقتصادية وتشجع المساواة بين الجنسين.

٢٣- وقطاع الخدمات هو مصدر هام لفرص العمل في العالم النامي، وبخاصة بالنسبة إلى النساء. ففي عام ٢٠١٣ كان قطاع الخدمات يستخدم نسبة ٣٩,٤ في المائة من القوة العاملة، متجاوزاً بذلك قطاع الزراعة (٣٧,٦ في المائة) وقطاع الصناعة (٢٣ في المائة) (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥). وفي عام ٢٠١٢، بلغت نسبة القوة العاملة النسائية المستخدمة في قطاع الخدمات ٤٧ في المائة، وهو رقم يتجاوز النسبة المئوية للقوة العاملة النسائية المستخدمة في التصنيع، وقد سجلت معدلات استخدام القوة العاملة النسائية في قطاع الخدمات نمواً مطرداً على مر السنين وذلك على الرغم من التفاوتات الإقليمية الهامة (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢). ويشكل تحرير التجارة في الخدمات مصدراً ممكناً يوفر للنساء فرصاً إضافية للعمل وكسب الدخل. وعلاوةً على ذلك، ثبت أن التجارة في الخدمات، وبخاصة من خلال الأسلوبين ١ و٤، توفر مزايا خاصة للنساء، مثلاً من خلال مراكز الاتصالات الهاتفية والخدمات الأخرى القائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وكذلك من خلال تعزيز القدرة على السفر إلى

الأسواق الخارجية إذا أُتيحت الفرصة وتوفّر الطلب (UNCTAD, 2004). غير أن تحرير التجارة في الخدمات لا يؤدي بشكل تلقائي إلى تحسين النتائج التي تتحقق للمرأة. فالثغرات في الأجور لا تزال قائمة في قطاع الخدمات، وثمة مؤشرات تدل على تجزئة سوق العمل على أساس نوع الجنس داخل القطاعات وفيما بينها، وهي تجزئة غالباً ما تحيل المرأة إلى الأدوار ذات الأجر المنخفض وذات القيمة المضافة المنخفضة أو تحشرها في الخدمات غير المنظمة والصغيرة (UNCTAD, 2014b؛ وUNCTAD 2013). وعلاوةً على ذلك، تتسم أنواع الخدمات التي تقدمها المرأة بالأهمية. فرغم أن استخدام المرأة في الخدمات ذات المهارات المتوسطة/العالية يمكن أن يساعد في تمكينها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فإن نشاطها في الخدمات منخفضة الإنتاجية وذات الإمكانيات المحدودة من حيث تراكم رأس المال والمهارات، مثل التجارة الصغيرة والخدمات الشخصية والمجتمعية، يحدّ من فرص الارتقاء بالمرأة اجتماعياً واقتصادياً.

(أ) العمالة ذات المهارات العالية في قطاع الخدمات: الفرص المتاحة أمام المرأة والقيود التي لا تزال تعترضها

٢٤- أتاح التقدم المحرز في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات خلال العقود الماضية فرصاً جديدة هائلة للتجارة في الخدمات التي كان يُعتقد في الماضي أنها غير قابلة للتداول. وعلاوةً على ذلك، يرى المجتمع الإنمائي الدولي أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي أداة فعالة للنمو الاقتصادي وتحسين أداء الخدمات وتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً (البنك الدولي، ٢٠١٦). والسؤال المطروح هو ما إذا كان هذا الانتشار المذهل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وما يتيحه من إمكانات جديدة في مجال التجارة في الخدمات، قد عاد بالمنفعة على المرأة من حيث زيادة فرص حصولها على وظائف ذات جودة عالية والحد من التمييز القائم على نوع الجنس وتمكينها الاقتصادي.

٢٥- وتشير الأدلة إلى أن توسع الخدمات القابلة للتصدير عزز فرص استخدام المرأة، وبخاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، في بلدان مثل جامايكا والفلبين والمكسيك والهند (Mitter et al., 2004; Prasad and Sreedevi, 2007). وتبين الدراسات أن فرص العمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات ساهمت في تضييق الفجوات في الأجور بين الجنسين (البنك الدولي، ٢٠١٦) ويمكن أن تساعد في تعزيز الميزات النسبية للمرأة (Rendall, 2010). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن تقلص الفجوة في الأجور بين الجنسين حدث في حالات معينة نتيجة تحسن الراتب المدفوع للمرأة، وشكل بالتالي تطوراً جديراً بالترحيب، فقد حصل في حالات أخرى نتيجة التراجع الكبير في الأجر الذي يتلقاه الرجل مقارنة بالأجر الذي تتلقاه المرأة: وبطبيعة الحال، لا يمكن النظر إلى هذا التراجع على أنه تطور إيجابي (UN-Women, 2015a). فهذا يحدث عادة في وقت الأزمات الاقتصادية التي تقترن بارتفاع معدلات البطالة وتراجع نفوذ نقابات العمال. وتبين الدراسات أنه حتى في الوظائف عالية المهارات في قطاع الخدمات،

لا يزال هناك فصل وتمييز قائمان على أساس نوع الجنس. وعلى سبيل المثال، تتركز المرأة عادة في الأدوار ذات القيمة المنخفضة من قبيل إدخال البيانات وتجهيزها، في حين يهيمن الرجل على الوظائف ذات القيمة العالية من قبيل البرمجة (UNCTAD, 2014c). ففي الهند، رغم أن المرأة تشكل نحو ٥٠ في المائة من القوة العاملة في الخدمات المتصلة بالاستعانة بالمصادر الخارجية في الأعمال التجارية، لا تمثل المرأة سوى ربع العاملين في مجال تطوير البرمجيات (UNCTAD, 2014c). وبيّن بانغا وبنسال (٢٠٠٩) أن المرأة العاملة في قطاع الخدمات في الهند، والمتعلمة تعليماً عالياً، لا تزال تكسب أجراً لا يمثل سوى ٧٥ في المائة من الأجر المدفوع للرجل الذي بلغ مستوى تعليم مماثلاً، ما يوحي بأن النمو في مجال التجارة في الخدمات يتيح بالتأكيد فرصاً إضافية للمرأة، لكنه يعود بمنفعة أكبر على الرجل.

(باء) المرأة والتجارة في الخدمات غير المنظمة المتدنية المهارات

٢٦- أتاح تحرير السفر وتنقل الأشخاص عبر الحدود أيضاً فرص عمل جديدة للعمال من ذوي المهارات المتدنية في البلدان النامية. ويمكن لقطاع السياحة أن يشكل مصدراً هاماً للعملة الأجنبية، وبخاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، كما يمكن أن يوفر فرص عمل لأعداد كبيرة من العمال غير المهرة ويحفز على المحافظة على الموارد الطبيعية والتراث الثقافي. ومن خلال العمالة المباشرة وغير المباشرة، يتيح قطاع السياحة للمرأة إمكانية الاستفادة من مصادر دخل ما كانت ستتوفر لها لولا هذا القطاع (UNCTAD, 2011b؛ منظمة السياحة العالمية، ٢٠١٢). وفي أنغولا، البلد الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات الصادرات من قطاع الصناعات الاستخراجية ويميل إلى الاعتماد على القوى العاملة الرجالية، يشهد قطاع السياحة نمواً سريعاً ويتيح للمرأة فرص عمل جديدة. ورغم أن هذا القطاع يوظف بالأساس عمالاً من ذوي المهارات المتدنية، يتيح للمرأة فرصة الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم (UNCTAD, 2013). وبالمثل، وجد الأونكتاد في حالة بوتان أنّ توسع قطاع السياحة، ولا سيما أنشطة السياحة والسياحة البيئية المجتمعية، يتيح فرص عمل لعدد كبير من النساء ويمكن أن يؤدي "دوراً حفازاً في مجال الحد من الفقر وتعزيز التراث الثقافي وحماية البيئة في المناطق الريفية" (UNCTAD, 2011a).

٢٧- ورغم الفرص الجديدة التي يتيحها قطاع السياحة، لا تزال المرأة تعاني من محدودية إمكانية الوصول إلى المناصب المرتفعة الأجر والعمل في القطاعات الفرعية الأكثر إدراراً للمداخيل. فالمرجح أن تنشط المرأة في الوظائف المتدنية المهارات، كأن تعمل بصفة موظف استقبال أو موظف نظافة في أحد الفنادق أو نادل في مطعم (UNCTAD, 2011b). ومن المرجح أيضاً أن تعمل المرأة في وظائف مؤقتة أو غير رسمية، ما يجعلها أكثر عرضة لتقلب المداخيل. وبوجه أعم، ليست المجتمعات المحلية هي التي تجني ثمار القيمة التي يولدها قطاع السياحة الذي تؤدي فيه المرأة دوراً بارزاً، بل أنشطة الشركات الكبرى لتنظيم الرحلات السياحية والوسطاء العاملين في المكاتب، وهي أنشطة لا تزال تخضع لهيمنة الرجال داخل البلد وخارجه.

ووجدت دراسة عن قطاع السياحة في كينيا أن ٢ في المائة فقط من أكبر شركات تنظيم الرحلات السياحية وأكثرها تحقيقاً للأرباح، البالغ عددها ٣١ شركة، تملكها أو تديرها امرأة (Christian et al., 2013). وعلاوة على ذلك، يخضع توزيع المهن في قطاع السياحة في كينيا بدرجة كبيرة لاعتبارات جنسانية. فقلة قليلة من النساء يعملن بصفة سائق أو دليل سياحي معتمد (Christian et al., 2013). ووجدت دراسة أجراها الأونكتاد أن المكاسب التي يدرها قطاع السياحة في كابو فيردي تتركز أكثر في الطرف المتوسط والطرف الأعلى من سلسلة توزيع الدخل (UNCTAD, 2011b). وينبغي أن تنظر السياسات التي ترمي إلى تعزيز قطاع السياحة في كيفية استهداف المرأة من خلال التدريب وتعزيز المهارات، على سبيل المثال، أو من خلال وضع خطط لتقاسم الإيرادات من قبيل الخطط التي نُفذت في رواندا من أجل إعادة توجيه المكاسب التي يحققها قطاع السياحة لصالح المجتمعات المحلية (UNCTAD, 2014b).

٢٨- وأخيراً، أتاحت التجارة في الخدمات للمرأة فرصاً عديدة للنشاط في القطاع غير المنظم. فقد برزت التجارة غير الرسمية أو الصغيرة عبر الحدود كنشاط اقتصادي هام يربط البلدان النامية ويوفر أسباب العيش للآلاف من النساء الفقيرات. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المتعلقة بالتجارة الصغيرة قليلة جداً أو منعدمة تماماً. وحيث تكون البيانات متوافرة، فإنها تشير إلى الأهمية التي اكتسبتها التجارة الصغيرة في حركة السلع الزراعية وبعض السلع المصنعة، وكذلك حركة مقدمي الخدمات العالية والمنخفضة المهارات، بين البلدان. ففي منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا، تساهم التجارة الصغيرة في الأمن الغذائي وتوفر المداخيل للمنتجين الزراعيين والتجار. ومعظم صغار التجار هم من النساء - ٨٥ في المائة حسب دراسات استقصائية - وتمثل الأنشطة التجارية بالنسبة لعدد كبير من هؤلاء النساء مصدر الدخل الرئيسي لأسرهن (Brenton et al., 2011). ورغم أن السلع الزراعية تشكل الجزء الأكبر من التجارة عبر الحدود، تكشف البيانات عن حجم هائل للتجارة غير المنظمة في الخدمات. وتتراوح الخدمات المقدمة بين خدمات عالية المهارات (من قبيل خدمات الصحة والتعليم) وخدمات متدنية المهارات (الحلاقة أو تنظيف المنازل أو البناء) على طرفي الطيف، غير أن معظم مقدمي هذه الخدمات يضطرون إلى العمل في القطاع غير المنظم بسبب الأنظمة المعقدة والمكلفة والتقييدية المتعلقة بالتأشيرة والهجرة (Dihel and Goswami, forthcoming).

٢٩- وإن النشاط في التجارة الصغيرة وغير المنظمة عبر الحدود يجعل المرأة معرضة بدرجة كبيرة للعراقيل التي تسببها الالتزامات الأسرية، وأحوال الطقس، واندلاع أعمال العنف، وقرارات إغلاق الحدود غير المعلنة. وعلاوة على ذلك، رغم أن العاملين في مجال التجارة هم عادة من النساء، فإن معظم موظفي الحدود هم من الرجال، ما أوجد اختلالاً في التوازن تمخض عن مستويات غير مقبولة من الاعتداء الجسدي واللفظي والجنسي على العاملات في التجارة عند المعابر الحدودية (Brenton et al., 2011). وإضافة إلى ذلك، عادة ما تكون الشروط التنظيمية والقانونية غير شفافة ومعقدة، ما يفتح الطريق أمام الفساد والرشوة. ومع ذلك، ففي الفترة الأخيرة أصبحت التجارة الصغيرة عبر الحدود تتبوأ مكانة بارزة في جداول الأعمال الوطنية

والإقليمية والدولية، وقامت جهات عدة، من بينها الأونكتاد، بإطلاق مشاريع تهدف إلى تحسين أوضاع التجار وتبسيط الأنظمة التجارية وتوضيحها وتشجيع تيسير التجارة الصغيرة.

أسئلة مطروحة للمناقشة

- ما هي السياسات الحكومية التي ينبغي وضعها لضمان استفادة المرأة من فرص التعليم وبناء المهارات وتنمية رأس المال البشري الضرورية للانخراط انخراطاً كاملاً في وظائف قطاع الخدمات العالية المهارات؟
- يمكن أن تعود السياحة المستدامة بفائدة مزدوجة من خلال توفير سبل جديدة لتوظيف المرأة وتعزيز جهود المحافظة على التراث الثقافي والبيئة، شريطة إدارة القطاع إدارة سليمة. فما هي السياسات المطلوبة لضمان استفادة المجتمعات المحلية والمرأة العاملة بشكل مباشر أو غير مباشر في قطاع السياحة من الفوائد التي يحققها القطاع؟
- تحد التجارة الصغيرة غير المنظمة عبر الحدود في السلع والخدمات من فرص وصول التجار إلى الخدمات المالية وغيرها من خدمات الدعم وتجعل التجار أكثر عرضة للفساد والاعتداء وغير ذلك من الأخطار. فمن منظور السياسة العامة، كيف يمكن للحكومات أن تحسن بفعالية البيئة الحالية من أجل التجار الصغار، وتشجع في الوقت ذاته إضفاء الطابع الرسمي تدريجياً على الأنشطة التجارية؟

رابعاً- المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في الأطر العالمية الجديدة

٣٠- يرد تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن العناصر الرئيسية في إطارين عالميين جديدين للتنمية، هما خطة عمل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية. ويقدم هذا الفرع تحليلاً لأوجه الترابط بين هذين الإطارين ويسلط الأضواء على ما يتيحانه من فرص ويطرحانه من مخاطر بالنسبة للمرأة.

(أ) خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٣١- تتسم المجموعة الجديدة لأهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها ١٧ هدفاً، والغايات المرتبطة بها الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بدرجة عالية من الطموح، لأنها تهدف إلى "عدم إغفال أحد". وتتيح خطة عام ٢٠٣٠، من خلال الربط الوثيق بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية، فرصة لطرح القضايا الجنسانية طرحاً متعدد الجوانب ومتعدد الأوجه. فكما ذكرت فوكادا - بار (٢٠١٥)، خلافاً للأهداف الإنمائية للألفية التي تعرضت للنقد لأنها تقدم "حلولاً قصيرة الأجل" للمشاكل الإنمائية، ترمي أهداف التنمية المستدامة إلى تناول هياكل السلطة والعلاقات الاجتماعية التي تشكل مصدر الفقر والتفاوت داخل البلدان وفيما بينها.

٣٢- ويتعلق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية بالفقر المدقع والجوع. وبينما يشكل الحصول على الموارد الإنتاجية شرطاً مسبقاً لمحاربة الفقر والجوع، لم يتضمن هذا الهدف غاية واحدة ولا مؤشراً واحداً يشير إلى هذه المسألة. وبالمقابل، يشتمل الهدفان ١ و٢ من أهداف التنمية المستدامة على غايات تتعلق بضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الاستفادة من الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية والملكية والميراث والتكنولوجيا والخدمات المالية والأسواق كوسيلة لمكافحة الفقر وتحسين الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، يدعو الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة إلى وضع استراتيجيات إنمائية تراعي المنظور الجنساني كوسيلة لتسريع الاستثمارات في الأعمال الهادفة إلى القضاء على الفقر.

٣٣- وكان الهدف رقم ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المساواة بين الجنسين موضع انتقاد بسبب تركيزه في المقام الأول على التعليم والمشاركة في إدارة الشأن العام وعدم إيلائه العناية الواجبة بالأسباب الهيكلية لأوجه التفاوت بين الجنسين من قبيل العنف بالمرأة والتمييز القائم على أساس نوع الجنس وانعدام فرص الاستفادة من الموارد الاقتصادية أو محدودية تلك الفرص. ويصحح الهدف رقم ٥ من أهداف التنمية المستدامة بعض أوجه القصور هذه من خلال إدراج غايات تتعلق بالعنف الممارس على المرأة وبالتشريعات التي تنهض بالمساواة بين الجنسين وتعزز تمكين المرأة، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وفرص الاستفادة من الموارد الاقتصادية، وملكية الأرض والميراث والموارد الطبيعية.

٣٤- وكان يُتوخى من الهدف رقم ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، حشد الدعم من البلدان الغنية من أجل التنمية، وذلك من خلال الامتيازات التجارية وزيادة المعونة وتخفيف الديون وبناء القدرات، لكن هذا الهدف لم يفض إلى الوفاء الكامل بتلك الالتزامات (الأمم المتحدة، ٢٠١٣). ويعالج الهدف الذي خلفه في إطار أهداف التنمية المستدامة، وهو الهدف رقم ١٧، بعضاً من أوجه القصور تلك. غير أن هذا الهدف لا يتضمن غاية واحدة ولا مؤشراً واحداً يشير تحديداً إلى الدور الهام الذي تؤديه المرأة في الاقتصاد أو يتناول العقبات العديدة التي تعترضها.

٣٥- ويشتمل الهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يتناول مسألة تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع من أجل تنمية مستدامة، على غاية تتعلق بتعزيز القوانين والسياسيات غير التمييزية من أجل التنمية المستدامة وإنفاذها.

٣٦- وتقيم الغايات المدرجة في أهداف التنمية المستدامة ١ و٢ و٥ و١٦ والمؤشرات قيد الدراسة علاقةً بين حصول المرأة على الموارد الإنتاجية وتنفيذ التشريعات غير التمييزية واستحداث استراتيجيات إنمائية تراعي المنظور الجنساني، من ناحية أولى، والأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، من ناحية أخرى. غير أنها لا تقيم صلة واضحة بين المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة والتجارة. ولا يتناول الهدف رقم ١٧ من أهداف التنمية المستدامة الروابط بين

التجارة والأهداف الشاملة من قبيل الحد من التفاوت وتعزيز رفاه المرأة عموماً. وهذا يعني على الصعيد الوطني أن البلدان قد ترغب في وضع مؤشرات إضافية للتحقق من أن التجارة تسهم فعلاً في الحد من التفاوتات بين الجنسين وفي إتاحة فرص جديدة للمرأة. وقد قدم الأونكتاد اقتراحات مفصلة في هذا الاتجاه (UNCTAD, 2014d وUnctad 2015b).

٣٧- ورغم أن خطة التنمية الجديدة تتسم بالطموح والشمول، يمكن أن تنشأ بعض العقبات في أثناء التنفيذ. ومن المشاكل الممكنة أن بعض الأهداف والغايات قد تحظى بقدر أكبر من العناية والتمويل من جانب مجتمع المانحين مقارنة بأهداف وغايات أخرى. ثانياً، لما كان بعض أهداف التنمية المستدامة يُتوخى منها تحقيق قدر أكبر من "التحول" مقارنة بالأهداف الأخرى، قد ينظر إليها على أنها تطرح صعوبات خاصة من حيث التنفيذ لأن تنفيذها سيتطلب تغييرات هيكلية كبيرة في المجتمع وفي الاقتصاد. وينبغي للجهات صاحبة المصلحة على المستويين الوطني والدولي أن تكفل المحافظة خلال عملية التنفيذ على درجة الطموح العالية التي تكمن وراء صياغة أهداف التنمية المستدامة. ولما كانت أهداف التنمية المستدامة تقوم على أساس "لغة تحث على بذل ما يمكن من جهد" ولا تنص على آلية إنفاذ، ينبغي لجميع الشركاء المهتمين أن يساهموا في كفل تنفيذ تلك الأهداف تنفيذاً صحيحاً وكاملاً.

(ب) خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية

٣٨- تعترف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأن خطة عمل أديس أبابا "جزء صميم من خطة عام ٢٠٣٠"، وهي "أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها" و"تدعم الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ لخطة عام ٢٠٣٠ وتكملها وتساعد على استجلاء سياقها"[٣]. وتقيم خطة عمل أديس أبابا، في ديباجتها، صلة قوية بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من ناحية أولى، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطرد وشامل ومنصف، من ناحية ثانية. وتدعو إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني لدى صياغة وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتعيد تأكيد الالتزام باعتماد سياسات وإجراءات تكفل للمرأة حقوقاً متساوية في الاستفادة من الفرص الاقتصادية كما تكفل القضاء على العنف القائم على أساس نوع الجنس والتمييز الجنساني بجميع أشكاله (الفقرة ٦). وأُكدت هذه الالتزامات في "مجالات عمل" عدة، بما فيها مجالات العمل المتعلقة بالأنشطة التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية وبالتعاون الإنمائي الدولي.

٣٩- وتشدد خطة عمل أديس أبابا في الفرع المتعلق بالتجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية، على أن التجارة يمكن أن تساعد في تشجيع العمالة المنتجة والعمل اللائق وتمكين المرأة وتحقيق الأمن الغذائي والحد من التفاوت وأن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة شريطة توافر ما يلزم من سياسات داعمة وهياكل أساسية وقوة عاملة متعلمة (الفقرة ٧٩). وتسلم بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة ضمن المنتجين والتجار، وتقترح التصدي لما تواجهه المرأة من تحديات محددة بغية تيسير مشاركتها المتساوية والنشطة في التجارة المحلية والإقليمية والدولية

(الفقرة ٩٠). وقد فسرت مؤسسات وجهات مراقبة عدة إدراج القضايا الجنسانية على نطاق واسع في نص خطة عمل أديس أبابا على أنه يوفر أساساً متيناً لمساءلة جميع الجهات صاحبة المصلحة، من حكومات ومصارف إنمائية وقطاع خاص ومنظومة الأمم المتحدة، عن تحقيق المساواة بين الجنسين وإدماج القضايا الجنسانية في عملية صنع السياسات المالية (UN-Women, 2015a و2015b).

٤٠- غير أن بعض الأصوات الناقدة شددت على قضايا يثيرها النص المتفق عليه. فقد أبرز بعض المراقبين أن خطة عمل أديس أبابا تشير إلى مساهمة المرأة في الاقتصاد العالمي فيما يتعلق بالنمو والإنتاجية أساساً بدلاً من أن تركز على أحقية المرأة في التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية كقيم أساسية للأمم المتحدة. أما الانتقاد الثاني، فمرده أن خطة عمل أديس أبابا لا تركز بالقدر الكافي على دور الدول في إزالة العقبات الماثلة على الصعيد العالمي أمام التنمية الشاملة للجميع وعلى تعبئة المساعدة الإنمائية الرسمية وحشد الموارد المحلية الكافية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأخيراً، وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، فإن الإشارة إلى السياسات المصاحبة بوصفها شروطاً مسبقة ضرورية كيما تؤدي التجارة دوراً إيجابياً نحو بلوغ أهداف عامة تشمل تمكين المرأة والحد من التفاوت، تحظى بالاستحسان. ومع ذلك، اعتبر بعض الممثلين عن المجتمع المدني أن ما ينقص النص هو إشارة إلى الحيز الذي تحتاجه البلدان النامية في مجال السياسة العامة لحماية القطاعات التي تعمل فيها المرأة، وكذلك الإشارة إلى ضرورة إجراء تقييم مسبق لمدى تأثير اتفاقات التجارة والاستثمار على التمكين الاقتصادي للمرأة ورفاهها (Women's Working Group on Financing for Development, 2015).

٤١- وفي الختام، إن الأنشطة المتصلة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ستتطلب تخصيص التمويل الكافي. فالحسابات المتعلقة بتكلفة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تشير جميعاً إلى ضرورة تعبئة موارد محلية ودولية. وبالنسبة إلى البلدان الفقيرة، قد ينطوي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على تكلفة باهظة. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن البلدان النامية تواجه ثغرة بمقدار ٢,٥ تريليون دولار سنوياً في الاستثمارات اللازمة للقطاعات الرئيسية للتنمية المستدامة (UNCTAD, 2014e). وكما هي الحال بالنسبة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، يتوقع أن تشكل الموارد المحلية للقطاعين العام والخاص المصادر الرئيسية للتمويل (UNCTAD, 2015d).

٤٢- ومثلما تقر بذلك خطة عمل أديس أبابا، فإن الميزانيات العامة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية ضرورية لإيجاد صلة قوية بين الإنفاق العام وتحقيق المساواة بين الجنسين (الفقرة ٥٣). وسيتطلب تعزيز الموارد المحلية في البلدان النامية اتخاذ عدد من الإجراءات، بينها إعادة النظر في القواعد الضريبية الدولية وتعزيز قدرة البلدان النامية على فرض الضرائب على المتهربين ومحاكمتهم وعلى التفاوض بشأن اتفاقات منصفة مع الشركات المتعددة الجنسيات، ومتابعة الخطاب بشأن الحوكمة العالمية فيما يتعلق بالمسائل الضريبية وتوسيع نطاقه (Development Finance International and Oxfam, 2015).

٤٣- وسيؤدي التمويل الدولي دوراً مهماً عندما يكون التمويل المحلي محدوداً أو مفقوداً. وتفيد بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن الحجم الإجمالي للالتزامات التي عقدتها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتقديم المعونة التي تستهدف الأنشطة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تضاعف ثلاث مرات خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢، حيث ارتفع من ٨ مليارات من دولارات الولايات المتحدة إلى ٢٤ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، ما يمثل نحو ٣٥ في المائة من مجموع المعونة الثنائية المخصصة حسب القطاع. وقد وُجه القسط الأكبر من هذه المعونة نحو قطاعي التعليم والصحة. وفي عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٢، بلغت المعونة المخصصة للتمكين الاقتصادي للمرأة ٥,٥ مليارات من دولارات الولايات المتحدة في المتوسط. وسجلت تدفقات المعونة هذه متوسط نمو سنوي (١١ في المائة) يساوي تقريباً معدل النمو الإجمالي للمعونة التي تركز على تحقيق المساواة بين الجنسين (١٢ في المائة). وهذا يدل على أن المشاريع المتصلة بالتمكين الاقتصادي للمرأة لم تحظ بالأولوية رغم الدعم السياسي القوي الذي أعربت عنه البلدان المانحة. ونتيجة لذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة في التمويل في هذا المجال المحدد (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٤).

٤٤- وتتلاقى أهداف التنمية المستدامة مع خطة عمل أديس أبابا في تحديد العقبات الرئيسية التي تعيق مشاركة المرأة مشاركة كاملة في الاقتصاد وفي المجتمع والتصدي لتلك العقبات. ويقصد بالصك المذكور ثانياً أن يساهم في تنفيذ الصك المذكور أولاً. وبالنسبة للصكين كليهما، يتمثل التحدي في ترجمة الالتزامات إلى إجراءات محددة. وقد وُضعت أهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق التحول، وإن أي تحول عميق في وضع المرأة سيرتبط بمدى استعداد الحكومات لتغيير هياكل السلطة والعلاقات الاجتماعية ومدى قدرتها على ذلك. وإن انعدام فرص الحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية، وتقسيم قطاع التعليم وسوق العمل حسب نوع الجنس وأعباء الرعاية الملقاة بشكل غير متناسب على عاتق المرأة والعدد المحدود للأصوات التي تعبر عن شواغل المرأة في المجال العام تشكل جميعاً عقبات مرتبطة بنوع الجنس تعكس معايير اجتماعية راسخة الجذور. ومن منظور جنساني، يمكن أن تشمل الإجراءات الكفيلة بتحقيق التحول ما يلي:

(أ) الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة التي تدعم أعمال الرعاية التقليدية التي تقوم بها المرأة، من قبيل الإمداد بالمياه المأمونة ومرافق الإصحاح الكافية ووسائل النقل المأمون والرعاية الصحية الأساسية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ودعم خدمات رعاية المسنين. ولا يساهم هذا النوع من الاستثمار في تحقيق المساواة بين الجنسين فقط، بل ييسر أيضاً توسع الاستثمار الخاص ويساهم في نهاية المطاف في زيادة النمو وتحقيق التنمية؛

(ب) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات التجارية والصناعية من أجل تفهّم كيف أن استراتيجيات التصنيع والنمو تخدم – أو لا تخدم – أغراض المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة؛

(ج) اتفاقات التجارة والاستثمار المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية التي تقر بشكل وافٍ بالشواغل المشروعة للبلدان النامية وتتيح للحكومات حيزاً كافياً لوضع سياسات تجارية وصناعية تراعي الاعتبارات الجنسانية.

أسئلة مطروحة للمناقشة

- لا تقيم أهداف التنمية المستدامة صلة واضحة بين المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة والتجارة. فهل يوفر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني إطاراً لتوضيح هذه الصلة؟ إذا كان الجواب بنعم، فكيف ذلك؟
- ترد في خطة عمل أديس أبابا قائمة بالشروط المسبقة الضرورية كي تساهم التجارة في بلوغ عدد من الأهداف الشاملة، بما في ذلك تمكين المرأة وتحقيق المساواة. فما هي السياسات "الكفيلة بتحقيق التحول" اللازمة لبلوغ ذلك؟
- هل يُستصوب انتهاج نهج "الاقتصاد الذكي" للدعوة لتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة؟
- تعاني المشاريع المتصلة بالتمكين الاقتصادي للمرأة من فجوات في التمويل. فكيف يمكن التحقق من أن مجتمع المانحين "سيترجم الأقوال إلى أفعال" عن طريق تخصيص المعونة الكافية لتلك الأنشطة (وليس فقط للأنشطة المتصلة بالصحة والتعليم)؟

المراجع

Banga R and Bansal R (2009). Impact of trade in services on gender employment in India. Munich Personal Research Papers in Economics Archive No. 35071. University Library of Munich.

Barrientos S (2001). Gender, flexibility and global value chains. *Institute of Development Studies Bulletin*. 32(3):83–93.

Brenton P, Bucekuderhwa CB, Hossein C, Nagaki S and Ntagoma JB (2011). Risky business: Poor women cross-border traders in the great lakes region of Africa. Africa Trade Policy Note No. 11. World Bank.

Caraway TL (2007). *Assembling Women: The Feminization of Global Manufacturing*. ILR Press. Ithaca, United States of America.

Christian M, Gamberoni E and Reis JG (2013). Gender in the tourism industry: The case of Kenya. In: Brenton P, Gamberoni E and Sear C, eds. *Women and Trade in Africa: Realizing the Potential*. World Bank. Washington, D.C.: 115–128.

Croppenstedt A, Goldstein M and Rosas N (2013). Gender and agriculture: Inefficiencies, segregation and low productivity traps. Policy Research Working Paper Series No. 6370. World Bank.

Deere CD (2005). The Feminization of agriculture? Economic restructuring in rural Latin America. Occasional Paper No. 1. United Nations Research Institute for Social Development.

Development Finance International and Oxfam (2015). Financing the Sustainable Development Goals. Government Spending Watch Report.

Dihel N and Goswami AG (forthcoming). *From Hair Stylists and Teachers to Accountants and Doctors: The Unexplored Potential of Trade in Services in Africa*. World Bank. Washington, D.C.

FAO (2008). The impact of rising food prices on the poor. Agricultural Development Economics Division Working Paper No. 08-07. Rome.

FAO (2011). *The State of Food and Agriculture 2010–2011 – Women in Agriculture: Closing the Gender Gap for Development*. Rome.

Fukuda-Parr S (2015). Sustainable Development Goals – a course correction? South Centre Bulletin 89.

International Labour Organization (2012). *Global Employment Trends for Women.* Geneva.

International Labour Organization (2015). *World Employment and Social Outlook – Trends 2015.* Geneva.

Joekes S (1995). Trade-related employment for women in industry and services in developing countries. Occasional Paper No. 5. United Nations Research Institute for Social Development.

Kabeer N (2000). *The Power to Choose: Bangladeshi Women and Labour Market Decisions in London and Dhaka*. Verso Books. London.

Maertens M and Swinnen JFM (2009). Are African high-value horticulture supply chains bearers of gender inequality? Presented at the FAO-International Fund for Agricultural Development-International Labour Organization workshop – Gaps, trends and current

research in gender dimensions of agricultural and rural employment: Differentiated pathways out of poverty. Rome. 31 March–2 April.

Mitter S, Fernandez G and Varghese S (2004). On the threshold of informalization: Women call centre workers in India. In: Carr M, ed. *Chains of Fortune: Linking Women Producers and Workers with Global Markets.* Commonwealth Secretariat. London: 165–184.

OECD (2014). Financing the unfinished business of gender equality and women's rights: Priorities for the post-2015 framework. Technical brief.

Prasad PN and Sreedevi V (2007). Economic empowerment of women through information technology: A case study from an Indian state. *Journal of International Women's Studies*. 8(4):107–120.

Rendall M (2010). Brain versus brawn: The realization of women's comparative advantage. Working Paper No. 491. Institute for Empirical Research in Economics. University of Zurich.

Rossi A (2011). Economic and social upgrading in global production networks: The case of the garment industry in Morocco. Institute of Development Studies, University of Sussex.

Seguino S (1997). Gender wage inequality and export-led growth in the Republic of Korea. *The Journal of Development Studies*. 34(2):102–132.

Seguino S (2000). Accounting for Asian economic growth: Adding gender to the equation. *Feminist Economics*. 6(3):27–58.

UNCTAD (2004). *Trade and Gender: Opportunities and Challenges for Developing Countries*. United Nations publication. Sales No. E.04.II.D.28. New York and Geneva.

UNCTAD (2008). Mainstreaming gender in trade policy: Case studies. TD/B/C.I/EM.2/3. 19 December.

UNCTAD (2011a). *Who is Benefiting from Trade Liberalization in Bhutan? A Gender Perspective*. United Nations publication. New York and Geneva.

UNCTAD (2011b). *Who is Benefiting from Trade Liberalization in Cape Verde? A Gender Perspective*. United Nations publication. New York and Geneva.

UNCTAD (2012). *Who is Benefiting from Trade Liberalization in Lesotho? A Gender Perspective*. United Nations publication. New York and Geneva.

UNCTAD (2013). *Who is Benefiting from Trade Liberalization in Angola? A Gender Perspective*. United Nations publication. New York and Geneva.

UNCTAD (2014a). *Looking at Trade Policy through a Gender Lens: Summary of Seven Country Case Studies Conducted by UNCTAD.* United Nations publication. New York and Geneva.

UNCTAD (2014b). *Virtual Institute Teaching Material on Trade and Gender – Volume 1: Unfolding the Links*. United Nations publication. New York and Geneva.

UNCTAD (2014b). *Who is Benefiting from Trade Liberalization in Rwanda? A Gender Perspective*. United Nations publication. New York and Geneva.

UNCTAD (2014d). Trade, gender and the post-2015 development agenda. Post-2015 Policy Brief No. 3.

UNCTAD (2014e). *World Investment Report 2014 – Investing in the Sustainable Development Goals: An Action Plan*. United Nations publication. Sales No. E.14.II.D.1. New York and Geneva.

UNCTAD (2015a). *The Least Developed Countries Report 2015: Transforming Rural Economies*. United Nations publication. Sales No. E.15.II.D.7. New York and Geneva.

UNCTAD (2015b). Ensuring gender-sensitive implementation of the post-2015 development framework. Post-2015 Policy Brief No. 5.

UNCTAD (2015c). *Who is Benefiting from Trade Liberalization in Uruguay? A Gender Perspective*. United Nations publication. New York and Geneva.

UNCTAD (2015d). *Trade and Development Report, 2015: Making the International Financial Architecture Work for Development*. United Nations publication. Sales No. E.15.II.D.4. New York and Geneva.

UNCTAD and Enhanced Integrated Framework (2014). *The Fisheries Sector in the Gambia: Trade, Value Addition and Social Inclusiveness, with a Focus on Women*. United Nations publication. New York and Geneva.

United Nations (2013). *Millennium Development Goal Gap Task Force Report 2013: Millennium Development Goal 8 – The Global Partnership for Development: The Challenge We Face*. New York.

UN-Women (2015a). *Transforming Economies, Realizing Rights.* New York.

UN-Women (2015b). Financing for development outcome bolsters gender equality. Available at http://www2.unwomen.org/en/news/stories/2015/7/financing-for-development-outcome-bolsters-gender-equality (accessed 14 March 2016).

World Tourism Organization (2012). *Annual Report 2012*. Madrid.

Women's Working Group on Financing for Development (2015). Reaction to the outcome document of the Third International Conference on Financing for Development: Addis Ababa Action Agenda. Available at http://www.beyond2015.org/sites/default/files/Women%20Working%20Group%20Reaction%20to%20%20Addis%20Ababa%20Action%20Agenda%20-%2017%20July%202015.pdf (accessed 14 March 2016).

Wood A (1991). North–South trade and female labour in manufacturing: An asymmetry. *Journal of Development Studies*. 27(2):168–189.

World Bank (2013). *Global Value Chains, Economic Upgrading and Gender: Case Studies of the Horticulture, Tourism and Call Centre Industries*. Washington, D.C.

World Bank (2015). *Ending Poverty and Hunger by 2030: An Agenda for the Global Food System*. Washington, D.C.

World Bank (2016). *World Development Report 2016: Digital Dividends.* Washington, D.C.

World Bank, FAO and International Fund for Agricultural Development (2009). *Gender in Agriculture: Sourcebook*. Washington, D.C.